

في مقال نُشر في أواخر شهر مارس عام 2025، نشر الخبير الاقتصادي الأمريكي نوح سميث على مدونته الشخصية مقالاً بعنوان "في بداية هذه المقالة، كتب سميث جملةً شائعةً جداً قال فيها: " لا أصدق مزاعم أن دونالد ترامب عميل روسي سري استأجرته روسيا". ولكن في الوقت نفسه، الرسوم الجمركية. ترامب، ولا تفيدها، كشف الرئيس الأمريكي عن خطة يوم التحرير المثيرة للجدل، والتي في إطارها أعلن أنه أعلن ترامب فرض رسوم جمركية باهظة على العالم أجمع، من جانبهم، إذ كان يعتمد في كثير من الأحيان على الصين للتراجع سريعاً وطلب التفاوض. أو أنه سيتمسك بموقفه ويواصل التحدي مع الصين حتى النهاية، الانهيار أمامه. من المرجح أن يُغرق هذا الاقتصاد الأمريكي في مزيج من التضخم والركود. ومع ذلك، في يناير الماضي، لم يعد بإمكانه السيطرة الكاملة على الاقتصاد الأمريكي في ظل وجود مؤسسات. مثل الاحتياطي الفيدرالي، والتي يُفترض أن تصدر قراراتها من لا علاقة لها برغبات الرئيس ترامب أو رغباته. في هذا السياق، بإقالة باول واستبداله بشخص آخر يُنصت، أنا أشرف إبراهيم، الخبير الاقتصادي. [موسيقى] بالإضافة إلى ذلك. في ١٥ أبريل ٢٠٢٥، قرأت كارولين ليف، السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض، في الرسالة التي قرأتها لـ الصين هي من يجب أن تعقد صفقة معنا، وليس نحن المجبرين على عقد صفقة معها. الصين بحاجة إلى المستهلك الأمريكي. هذه الرسالة، في التعامل مع الحرب التجارية بينهما، الإجراءات الأمريكية قاسية ومضرة بالاقتصاد الصيني، كما قال الرئيس. حتى الآن، تتصرف الصين بهدوء شديد، وهو ما قد يُزعج ترامب. في هذا السياق، تقول هنريتا ليفين : نائب مدير الشؤون الصينية في وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة جو بايدن، قالت صحيفة بوليتيكو إن القرارات الاستراتيجية في الصين اليوم يتخذها في المقام الأول شخص واحد ، الذي قالت إنه يشعر بالقلق إزاء كرامته السياسية وعظمة الأمة الصينية بطريقة تتجاوز أي اعتبارات تكتيكية. في 9 أبريل 2025، وبعد أقل من 14 ساعة من دخولها حيز التنفيذ، جاء ذلك بعد عشرات قال إن الدول تواصلت مع الحكومة الأمريكية للتفاوض معها بشأن الرسوم الجمركية. ولم تشمل الدول التي تواصلت مع وزارة الخارجية أو وزارة التجارة الصين، مثالاً له على التراجع بما يحفظ كرامته الشخصية والسياسية. في هذا السياق، وهو ما رفضه شي جين بينغ رفضاً قاطعاً. في اليوم نفسه الذي أعلن فيه بعد تعليق الرسوم الجمركية على معظم دول العالم، أعلن مسؤولون في إدارة ترامب اتصلت الولايات المتحدة سريعاً بالمسؤولين الصينيين وحذرتهم من الرد على ترامب برسوم جمركية انتقامية مماثلة لتلك التي فرضها عليهم، وفي الوقت نفسه نصحتهم وأخبرتهم بالسماح لرئيسهم شي جين بينغ بطلب رسوم جمركية. لكن بعد ساعات، طلب إجراء مكالمة هاتفية مع ترامب، قال شي جين بينغ خلال لقائه برئيس الوزراء الإسباني إنه لأكثر من 70 عاماً، لم نعتمد قط على المساعدات الخارجية. ثم تابع قائلاً: "لا نخشى أي ظلم". رفض شي جين بينغ للمرة الثانية منح ترامب مساحة للتراجع بما يحفظ كرامته. ووفقاً لتصريحات مسؤولين كبيرين في البيت الأبيض: يرفض ترامب أن تُجري أمريكا أي محادثات مع الصين. بدأ محادثات مع بكين، لأنها استجابت له وفرضت رسوماً جمركية مماثلة لتلك التي فرضها عليها. في هذا السياق، لكنهم في الوقت نفسه يدركون أن الرئيس الصيني يرفض اتخاذ هذه الخطوة كي لا يبدو ضعيفاً. يبقى الوضع الراهن على حاله: حرب استنزاف بين أكبر وأهم اقتصادين في العالم. في هذا السياق المميت، تجاه الصين، ويتحمل المشقة في سبيلها. لكن هذا ليس هو الحال في الجانب الأمريكي، في ظل اعتقاد شريحة كبيرة من الأمريكيين بأن ترامب قرر، بمبادرته الخاصة، يُقحمهم بلا داع في أزمة مع العالم أجمع، لا ينظر الأمريكيون إلى الصراع مع الصين من منظور الكرامة الوطنية. هذا ليس الحال أيضاً في الجانب الأمريكي. صحيح أن ترامب، يحاول فرض سيطرته على مختلف المؤسسات في البلاد، لكنه يواجه صعوبة في تحقيق ذلك. وقدرة الرئيس الصيني على السيطرة على جميع مؤسسات الدولة، ولكن هناك ثلاثة أطراف أخرى مهمة خارج دائرة نفوذه حتى الآن: الشعب أو المستهلكون، الأسواق المالية، بمجرد إعلان ترامب عن خطته المثيرة للجدل بشأن التعريفات الجمركية، تعرضت الأسواق المالية الأمريكية لصدمة عنيفة، في الوقت نفسه ، كشفت استطلاعات رأي مختلفة أن غالبية الشعب الأمريكي يعارضون رسوم ترامب الجمركية ويعتقدون أنها تضر بالاقتصاد والمواطن الذي يتحمل تكلفتها بطرق مختلفة أبرزها ارتفاع الأسعار وزيادة وفقاً لتقديرات مختبر الميزانية بجامعة ييل. ستؤدي التعريفات الجمركية الحالية إلى ارتفاع التضخم بمعدل سيكلف كل أسرة أمريكية الذين هذا القيد غير متاح حالياً. هذه هي آخر ولاية لترامب، إن رسوم ترامب الجمركية تُهدد ببساطة النمو الاقتصادي الأمريكي، كيف؟ ببساطة، كل ما يحتاجه الاحتياطي الفيدرالي لتعزيز النمو الاقتصادي هو تبني سياسة توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة وزيادة السيولة. وهنا يتبادر سؤالان مهمان إلى الذهن: لماذا يهاجم ترامب الاحتياطي الفيدرالي منشوراً قال فيه إنه من المتوقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي "Truth Social" ورئيسه، باول، كتب ترامب على حسابه على خفض أسعار الفائدة للمرة السابعة. فإن جيروم باول، وكان التقرير الذي أصدره الاحتياطي الفيدرالي أمس كارثياً. يجب على هذا

الرجل خفض أسعار الفائدة، ثم اختتم منشوره بعبارة قال فيها إن إقالة باول من منصبه لا يمكن أن تأتي في وقت قريب بما فيه الكفاية. وتحديداً في كتب ترامب أن على الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة. ترامب ليس أول رئيس يخالفه الرأي. ربما اختلف جميع أو معظم من سبقوه مع الاحتياطي الفيدرالي، لأن هذا مفيد انتخابياً، ولتحقيق هذه المهمة، يستخدم الاحتياطي الفيدرالي أدوات، عندما يكون التضخم مرتفعاً، النمو الاقتصادي ومستويات الاستثمار، وبالتالي مستويات التوظيف. وهذا ما نجح فيه الاحتياطي الفيدرالي بقيادة باول في السنوات الأخيرة. استمر معدل التضخم، الذي بلغ 9% في يونيو 2022، في الانخفاض حتى وصل إلى 2. في مارس الماضي، ومع اقتراب معدل التضخم من النسبة الذهبية من وجهة نظر بنك الاحتياطي الفيدرالي، وهي 2%، في اجتماع نوفمبر، توقفت التخفيضات، وفضل الاحتياطي الفيدرالي إبقاء سعر الفائدة الرئيسي في أمريكا في نطاق يتراوح بين 4.5%. لماذا تمسك الاحتياطي الفيدرالي بهذا النطاق منذ ذلك الحين؟ نهاية العام الماضي ورفض خفضها؟ الإجابة بسيطة: ترامب يخشى الآثار التضخمية المحتملة لسياساته. لأن الإجراءات المتزامنة لهذين الرجلين ستؤدي إلى خروج التضخم عن السيطرة. والتي كانت. أسوأ مما توقعه الجميع. يواجه الاحتياطي الفيدرالي حالياً مأزقاً بسبب ترامب، يريد ترامب من الاحتياطي الفيدرالي أن يفتح أبوابه للاقتصاد وبتبنى سياسة نقدية توسعية. لكن باول يعارض ذلك بوضوح ويصر على استقلال البنك، متجاهلاً رغبات ترامب بطريقة استفزت الأخير ودفعته إلى التهديد بإغلاقه. أُقيل في 16 أبريل. تحدى باول ترامب دون ذكر اسمه، وقال إن استقلال الاحتياطي الفيدرالي مسألة قانونية ولن تتأثر. تحت أي ضغط سياسي، يمكن لأي شخص أن يقول: لا مشكلة، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية أو عوامل خارجية أخرى. في الجلسة نفسها، أشار أولاً إلى المأزق الذي وضع فيه ترامب الاحتياطي الفيدرالي والاقتصاد الأمريكي. من المرجح أن تؤدي التعريفات الجمركية إلى ارتفاع معدلات البطالة مع تباطؤ الاقتصاد، يشعر ترامب الآن أن باول يلعب دور. قبل أيام، لم يكن أي رئيس أمريكي أقل نجاحاً في إدارة الاحتياطي الفيدرالي. ويعود ذلك إلى سببين. حتى لو حاولوا التأثير عليه خلف الكواليس. إن إقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي خطوة شبه مستحيلة من الناحية القانونية. وهنا، فالنظام الذي يتحكم في السياسة النقدية هو نظام يُسمى والثانية هي بنوك الاحتياطي الفيدرالي، والثالثة والأخيرة هي لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية. والدول السبع المرشحة لعضوية المجلس هي الرئيس الأمريكي. ثم تُعرض الترشيحات على الكونغرس. وخلال هذه السنوات الأربع، بمن فيهم رئيسه، ولكن لسبب وجيه. وعادةً ما تُفسر المحاكم الأمريكية هذا السبب على أنه سوء سلوك أو عجز عن أداء المهمة. لا يُعتبر الخلاف حول السياسة النقدية قضية عادلة، مما سيُعقد أي محاولة من ترامب لإقالة باول قبل نهاية ولايته. وينطبق الأمر نفسه على بقية أعضاء مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي. لا أحد يستطيع. سيهاجمونهم حتى تنتهي ولايتهم بعد ١٤ عاماً. والطريف أن مدة ولاية أيٍّ من هؤلاء الأعضاء لن تنتهي قريباً بما يكفي للسماح لترامب باستبدالهم بعضو موالٍ له، انقسم الأمريكيون عند إنشائه قبل أكثر من ١٠٠ عام. ومن هنا، والتي تشمل الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وبوسطن، وفيلادلفيا، وكليفلاند، وريتشموند. أتلانتا، دالاس، سان فرانسيسكو، لهذه البنوك دورٌ رئيسي في استقرار النظام المالي الأمريكي وفي تحديد السياسة النقدية التي تحكم البلاد، ولكنها ليست الجهة التي تُحدد ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة. وهو لجنة الأسواق المفتوحة الفيدرالية، وهي لجنة مكونة من 12 عضواً تتكون من سبعة أعضاء من مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، بمن فيهم رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. يجتمع أعضاء هذه اللجنة ثماني مرات سنوياً، ويتخذون في هذه الاجتماعات قرارات تتعلق بهم من يقررون ما إذا كانت أسعار الفائدة سترتفع أو تنخفض أو تبقى كما هي. ومرة في ١٨ و١٩ مارس. وفي كلتا المرتين، أسعار الفائدة والحفاظ عليها عند مستواها الحالي، وهو كما ذكرنا يتراوح بين 4.5%. إذا فقد مجتمع المستثمرين ثقتهم باستقلال الاحتياطي الفيدرالي، فستدخل أمريكا والعالم أجمع في أزمة، لأن استجابة الاحتياطي الفيدرالي ليعني ترامب ببساطة أن الاحتياطي الفيدرالي قد تخلى عن مهمته الأساسية، وهي ضمان استقرار الأسعار، لا ضرورات الاقتصاد. يُسيطر على استقلاليته ويسعى إلى إنشاء مؤسسة تابعة تُنفذ توجيهاته، حرفياً ودون مبالغة، مُفككاً بذلك أهم مؤسسة ساهمت في ازدهار النظام المالي الأمريكي وتطوره على مدار المئة عام الماضية. إزالة باول من منصبه، فمن المرجح أن يتسبب في تدمير ما تبقى من ثقة ضئيلة في الاقتصاد الأمريكي ونظامه المالي، من نهاية خفض أسعار الفائدة وتوسيع طباعة الدولار وحقن السيولة. الحل الواضح هو عكس الإجراءات التي أوصلته إلى هذه المعضلة في المقام الأول، لكنه سيُجبر على اتخاذ هذه الخطوة عاجلاً أم آجلاً. لو كان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابق، لكان قد قال لترامب نفس الشيء الذي قاله لترامب. وتحديداً في عام 1951. كان بإمكانه أن يعده بعدم رفع أسعار الفائدة أم لا. قال مارتن لترومان عبارته الشهيرة: "سيدي، الرئيس، لن تنتظر الأسواق الملوك، أو وزراء الخزانة